أثر العامل الخارجي في المواطنة

الدكتور طارق محمد طيب القصار **مساعد باحث: طارق محمد ذنون الطائي**
كلية العلوم السياسية– جامعة الموصل

مستخلص البحث

كان من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق أن تحول هذا البلد إلى ساحة للصراع الخارجي، وقد كان لمكانة هذا البلد وموقعه الجغرافي دوراً في تعزيز الأدوار الخارجية فيه سواء تم إعلانها أم لا. ونظراً لاتساع مساحة الصراع الخارجي التي كان العراق طرفاً فيها طوال العقود الثلاث الماضية فأن الدور الخارجي في العراق شكل جزءاً من شكل الدولة العراقية الجديدة. وإذا كان تأثير الدور الأمريكي ينبع من خلال كونها دولة الاحتلال الأولى لهذا البلد وبالتالي فأن الأدوار الأخرى لم تحمل مثل هذه المزايا. أن خصوصية العراق كونه يعيش في بيئة إقليمية بالغة الحساسية على مدى التاريخ والمتمثل برغبة القوى الخارجية في مد نفوذها داخل هذا البلد،ساعدت على ازدياد التأثير الخارجي بعد الاحتلال، ولو سألنا أي عراقي عن أسباب الاحتقان الطائفي فأن هنالك شبه إجماع بأن الاحتقان الطائفي الذي حصل في العراق لم يكن ألا سبباً لتدخل الأطراف الخارجية في شئونه سواء أكانت تلك الأطراف إقليمية أم دولية.

المقدمة

مر العالم منذ عقد التسعينات بتحولات كبرى غيرت الكثير من توجهات العالم المعاصر واستراتيجياته في التنمية والتخطيط والممارسات السياسية، كما أحدثت انقلاباً كبيراً شمل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وما رافقها من ظهور أفكار جديدة تمثلت بـ (صدام الحضارات ونهاية التاريخ والعولمة ونشر الديمقراطية وأخرها الحرب على الإرهاب) وهو ما أدى إلى تبلور شكل جديد للنظام الدولي بحركة متسارعة وقوة مؤثرة في العلاقات الدولية. وكشيء طبيعي كان لكل هذه التغيرات والطروحات تأثيراً بالغاً على دول الجنوب والذي نعد نحن إحدى دوله، وتزايد مع هذا التأثير مجموعة التحديات والتي دفعت العديد من أبناء الجنوب (المقصود هنا العالم الثالث) إلى دق ناقوس الخطر المتمثل بالتخوف من الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي وحتى العسكري، وانقسم على ذلك المفكرون السياسيون في هذه الدول بين تيارين:

الأول: نظر إلى الأحداث وتطوراتها على أنه عودة لعهد الاستعمار والسيطرة

الثاني: اعتبر هذه التغيرات بأنها عملية ستقود إلى تقوية المجتمعات وتعيد صياغة مفاهيم عديدة، كما أنها تعتبر أحد الوسائل التي من الممكن أن تدفع باتجاه الخروج من المأزق الاقتصادي والسياسي الذي تمر به مجتمعاتها. وانقسم كل رأي إلى مجموعة من التيارات التي تباينت في موقفها بين التشدد وتقبل التغيير وطرحت أرائها طبقاً لمجموعة من الرؤى والأهداف والمصالح المتباينة.

وفي ضوء ما تقدم يتساءل القارىء عن ماهية العلاقة التي نريد أن نوردها بين العامل الخارجي والمواطنة؟ وما هو وجه التأثير فيما بينهما؟

كإجابة أولية فان هموم المواطن الاقتصادية المتمثلة في تقليل معدلات البطالة والفقر والتنمية والحرية الاقتصادية تجعل الكثير من الباحثين والكتاب يتبنون الرأي الذي يؤكد بأن العامل الخارجي يلعب دوراً هاماً في التأثير على اقتصاد الجنوب فمشاكل نقل التكنولوجيا والديون والموارد الأولية ودور الشركات المتعددة الجنسيات وإمكانية تحقيق الاستقلالية في التنمية هي كلها عوامل هامة للتأثير الخارجي. ومن ثم فان التأثير الخارجي يلعب دوراً هاماً في التأثير على المواطن والمواطنة في أن معاً. فعمليات الهجرة والفساد المستشري كان ولازال للعامل الخارجي دور مهم جداً فيها والدفع في وصول المجتمع إلى ما هو عليه الآن عبر سلسلة من التأثيرات ابتدأت بالحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠. وفي الجانب السياسي فان من ابسط حقوق المواطن هو المشاركة السياسية وحق تشكيل الأحزاب وحرية التعبير عن الرأي ولكن هذه الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة ويتم طرحها بدون ضوابط. أن المشكلة الأساسية لأمريكا في العراق فضلا عن استمرار الاحتلال، أنها قد جلبت النموذج الغربي وأرادت تطبيقه بصورة تجاهلت الإرث الثقافي والديني للمجتمع العراقي وهو ما قاد إلى تشتت وتخندق لكل تيار أو اتجاه معتبراً أن لغة القوة وامتلاكها هي التي سوف تقود إلى هيمنته أو في أقل تقدير القدرة في استمرارية بقائه.

أن خصوصية العراق كونه يعيش في بيئة إقليمية بالغة الحساسية على مدى التاريخ تمثلت برغبة القوى الخارجية في مد نفوذها داخل هذا البلد،ساعدت على ازدياد التأثير الخارجي بعد الاحتلال، ولو سألنا أي عراقي عن أسباب الأحتقان الطائفي فأن هنالك شبه إجماع بأن الاحتقان الطائفي الموجود لم يكن ألا سبباً لتدخل الأطراف الخارجية في شئونه سواء أكانت إقليمية أم دولية.

في إطار هذا المنظور تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين هما:

المبحث الأول: العلاقة بين الوطن.... المواطنة.... الوطنية.... المواطن.

المبحث الثاني: حدود وطبيعة التأثير الخارجي في المواطنة.

المبحث الأول

المفاهيم المرتبطة بالمواطنة

يعد تحديد المفاهيم في العلوم الإنسانية مسألة في غاية الصعوبة والأهمية لأسباب عدة، وانطلاقا من موضوع بحثنا سنحاول أن نحدد بعض المفاهيم المتعلقة بالمواطنة والتي تعد إشكالية أساسية بين الكتاب والمختصين بهذا الموضوع، حيث سنتناول المفاهيم التالية (الوطن، المواطن، المواطنة، الوطنية) كونها مفاهيم يصعب الفصل بينها على بساطتها، من اجل الوصول إلى الدقة في تحديد المفاهيم التي ينطلق منها البحث.

مفهوم الوطن

الوطن: لغة ورد في لسان العرب أن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله، وبصفة عامة فاستخدام كلمة وطن في اللغة العربية تعبر وتنم عن الأرض التي ولد فيها الشخص أو اختار أن يعيش فيها، وتعبر من ثم عن نوع من الهوية الأولية.

بمعنى إن الوطن هو الأرض التي ولد عليها الإنسان ضمن هذه المنطقة الجغرافية، وبالتالي وجب علية الدفاع عنها وحمايتها وصيانة استقلالها. ويدخل ضمن هذه المنطقة الجغرافية الثروات والموارد البشرية والقدرات وغيرها التي توجد على هذه الأرض، وتعلق الإنسان بها.[١]

والوطن هنا لا يعني الأرض والتراب فحسب، بل هو يتجاوز ذلك ويدخل في الوجدان الإنساني، بحيث إن العاطفة الإنسانية جُبلت بشكل أو بآخر

على ضرورة الانتماء إلى وطن بما يحتضنه من أرض وقيم وتطلعات. وإن هذه الضرورة تتغذى باستمرار من طبيعة العلاقة التي تربط الوطن بالمواطن والعكس، وعليه فإن مقولة الوطن تحتضن الجانب المادي الذي يتجسد في الأرض والحدود الجغرافية للوطن، وكذلك الجانب المعنوي والقيمي، والذي يتجسد في طبيعة القيم والمبادئ والمثل التي يعتنقها الشعب وتسعى السياسات الوطنية إلى تجسيدها عبر برامج ومشروعات متعددة. كما أن مقولة الوطن تشمل جملة التطلعات والأهداف العليا التي يسعى إليها المواطنون في حياتهم. لذلك فإنه لكل إنسان في هذا الوجود وطن يحن إليه ويعمل على منحه كل شروط ومواصفات القوة والعزة.[٢] وهنا يبرز اثر العامل الخارجي على الوطن بما يحويه من ثروات نفطية وقدرات وإمكانيات وغيرها التي يمكن ان تشكل مصدر قوة للوطن.

مفهوم المواطن

يمكن القول ان المواطن:- هو الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت بداخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها فيتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات اتجاه الدولة.[٣] أو (هو المخلص لأرض يعيش فيها)[٤].

والمواطن، حسب المفهوم الغربي الذي اشتق منه وبني عليه، هو الفرد المنتمي لدولة معينة، المقيم فيها عادة، ولد فيها أم لم يولد (كالحصول على المواطنة بالتجنس)[٥].

بمعنى أن المواطن هو الإنسان الذي ولد على ارض الوطن وطبيعة هذا الإنسان والأفكار التي يحملها بغض النظر عن دينه، وعرقه، وجنسه، ولونه.

وانطلاقا من موضوع البحث (اثر العامل الخارجي في المواطنة) فإننا نعيش في عصر النظام العالمي الجديد الذي يرتكز على العولمة والتي تقوم على مصادرة ثقافة الأخر تحت ما يسمى دمقرطة المنطقة العربية، هنا يجري التركيز على طريقة تفكير هذا الإنسان من اجل العمل على توجيهه وجعله إنساناً تابعاً بدلا من ان يكون متبوعاً، ومحاولة تنمية جيل جديد يكتسب ثقافة الغرب، ويتخلى عن قيمه، وعاداته، وتقاليده، وتراثه الحضاري باستخدام وسائل عديدة: إعلامية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية، وعسكرية، والتي أصبحت برمتها سلاحا يستخدم لهدم الأساس الذي ترتكز علية المجتمعات العربية ألا وهو الأسرة.

مفهوم المواطنة

ينطوي مفهوم المواطنة على إشكالية كبيرة في تحديد معنى المفهوم بين الكتاب والمختصين كونه مفهوم يحتمل وجهات نظر مختلفة لشموله جوانب عديدة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، كل تخصص ينطلق من الزاوية التي يرى إنها الأدق في تحديد مضمون المفهوم، وقد تعددت الرؤية حول مفهوم المواطنة فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا أن المواطنة هي رديف للديمقراطية، ومنهم من رأى حقه المشروع في إدارة شئون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير، وهناك من يرى أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه،وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه، وهناك من

يسند المفهوم الى الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة (صاغت المنظمة الدولية مفهوم المواطنة، فقد نصت المادة الثالثة عشر من وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده كما نصت المدة الخامسة عشر منه "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما"، ولكل إنسان الحق في أن يعترف له بجنسية المادة السادسة)[٦].

اما في تعريف موسوعة كولير الأمريكية لكلمة ‹‹Citizenship›› (ويقصد بها مصطلح المواطنة والجنسية دون تمييز، وتصف الموسوعة المواطنة/ الجنسية بأنها ‹‹أكثر عضوية في الجماعة السياسية اكتمالاً)[٧].

وورد في الموسوعة السياسية: أن المواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن).

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة[٨].

ومن منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد[٩].

كذلك هناك من يعرف المواطنة بأنها (تحالف وتضامن بين أناس أحرار متساوين في القرار والدور والمكانة)[١٠].

بعد عرض وجهات النظر السالفة الذكر نرى إن المواطنة ليس لها علاقة بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطن بل إن المواطنة هي علاقة بين الإنسان والإنسان وكذلك بين الإنسان والأرض التي ينتمي إليها،أي إن

المواطنة ليس لها علاقة بالسلطة القائمة على اختلاف أنظمة الحكم في الدولة بل يتعلق الأمر بذاتية الإنسان.

الوطنية:

تعددت وجهات النظر بين الكتاب والباحثين حول مفهوم الوطنية فمنهم من يرى (ان مفهوم الوطنية مشتق من ألفاظ لصيقة بلفظة الوطن (الوطن والمواطن والمواطنة).

لذلك أن مفهوم الوطنية يتشكل من ثلاثة عناصر بنائية – نسبة إلى البناء الاجتماعي– وهي الآتي:(١١)

أ– المجال الجغرافي: أي الأرض المعروفة بحدودها والمنسوبة إلى شعب أو أمة.

ب– المجال البشري: الناس الذين يسكنون في بقعة جغرافية محدودة ولهم ثقافتهم التي يشكلونها ويؤلفون بين عناصرها ثم ينتجونها على هذا النحو أو ذاك خلال تاريخهم.والثقافة في معنى من معانيها هي معالم الأمة وهويتها، وهي تجربتهم التاريخية وعنوانهم القومي.

ج– المجال الزمني وهو التاريخ، تاريخ الأمة في كل ما فعلته وأنتجته وعبرت فيه عن نفسها وفعلها الاجتماعي والسياسي والثقافي، وحروبها ودفاعاتها وحضارتها. والتاريخ يعني بنشوء الأمة وتكونها خلال مراحل تاريخية لها خصائص، ثقافية واجتماعية وسياسية.(١٢)

وهناك من يرى (أن الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة. بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية. والمواطنة "مفاعلة" أي مشاركة. وبهذا يكتمل ويتكامل معنى التجريد بالتجسيد)(١٣).

وقد يكون الإنسان مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب لكن التساؤل: هل لديه "وطنية" تجاه المكان الذي يعيش فيه؟. هل لديه انتماء وحب وعطاء.؟ ذلك هو المعنى الذي نحن بصدده."

الوطنية إذن هي سمة الإنتماء لوطن، و هذا هو المعنى العام لها. لكنها تتضمّن حكماً قيمياً يتعلّق بالموقف من الوطن ذاته، ليس في مواجهة خطر خارجيّ فحسب، و هذه مسألة بديهية، لكن أيضاً في الفعل الداخلي الذي يجعل مواجهة الخطر الخارجي ممكنة، أو يؤسّس لإنتفائها. و هذا العنصر الثاني يلامس الأمن الوطني، لأنه يتعلّق بسلامة التكوين الوطني من أجل مواجهة ذلك الخطر. بمعنى أن تدمير التكوين الاجتماعي والحراك السياسي، وبناء مجتمع هشّ، كلها مسائل تجعل المواجهة مع الخطر الخارجي مستحيلة، و لهذا فهي مضادة للوطنية.بهذا ليست الوطنية هي غطاء النهب والاستبداد الداخليين، ولا تحتمل هذا المعنى. بل هي تحضير القوى من أجل مواجهة جادة مع كلّ خطر خارجيّ. دون أن يعني ذلك قبول التدخل الخارجي بحجة النهب والاستبداد، لأن ذلك يعني تجاوز الوطنية بمعناها العام.(١٤)

بعد عرض بعض وجهات النظر المتعلقة بمفهوم الوطنية يمكن القول انه بعد تواجد الإنسان والموطن والمكان الذي يقيم فيه الإنسان وولد فيه، تنشأ علاقة بين الإنسان والأرض التي يقيم عليها تسمى الوطن، ومن ثم تنمو هذه العلاقة لتصل إلى مرحلة المواطنة بعد أن تأخذ طابع التنظيم في إطار الدولة القومية، ولذلك مع ازدياد تعلق الإنسان بالأرض التي يعيش عليها واقتناعه وتمسكه بها إلى حد الاستعداد للتضحية الكبيرة من اجلها، وهنا يتضح إن الوطنية هي تعبير عن الانتماء إلى الوطن والاعتراف بالإنسان الأخر، والتعبير عن موقف يخدم البلد، بمعنى إن الوطنية هي الموقف.

المبحث الثاني

حدود وطبيعة تأثير العامل الخارجي في المواطنة

لقد بينا في المبحث الأول مفهوم المواطنة، وقد حددنا هذا المفهوم بأنه متعلق بالدرجة الأساس بفكرة تقبل الآخر أو العلاقة بين سكان الدولة أحدهما بالآخر، والسؤال الذي نريد الإجابة عليه في هذا المبحث ما هو مدى وطبيعة تأثير العامل الخارجي في المواطنة؟، فهنالك من يعتقد وهو ما بيناه في مناقشتنا حول عنوان البحث أن ليس للعامل الخارجي أي دور أو تأثير سلباً أو إيجابا بالمواطنة، وهو رأي حاولنا في هذا المبحث أن نبين بأنه رأي غير مطلق، وإذا كان أنصار هذا الرأي ينطلقون من عدة أمثلة أثبتت المواطنة بأنها لا يمكن أن تتأثر بالعامل الخارجي ويستشهدون بعدة أمثلة منها ما جرى في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وكيف خضعت ألمانيا لاحتلال أربع قوى أساسية، ولكن التماسك الداخلي هو الذي قاد إلى نهضة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من تقسيمها إلى دولتين، فأنها ما أن سنحت لها الفرصة حتى عادت موحدة، وبدون إراقة قطرة دم واحدة.

ويتساءل مؤيدو هذا الرأي لماذا لم يتأثر الألماني في علاقته مع الآخر بالعامل الخارجي، والشيء نفسه يقال عن اليابان بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً، فهزيمة الحرب لم تعن انهيار داخلياً بقدر ما كانت حافزاً على النهوض والبناء.

وقبل الإجابة على الأسئلة التي أثرناها من خلال السطور السابقة فأنه وكما هو معروف فأن تجارب الشعوب وعاداتها وتقاليدها وطبيعة مجتمعاتها غير متشابهة، كما أن أرادات الاستعمار في التغلغل غير متشابهة أيضاً فتارة هو يفضل الغزو الثقافي، وتارة يكون الغزو اقتصادياً، وتارة سياسياً،

الخ.... من الإشكال، وإزاء اختلاف الشعوب والأدوات يكون الاختلاف في درجة التأثير.

إن السؤال الأهم بالنسبة لنا هو: ما هو مدى التأثير الخارجي في المواطنة العراقية؟

بدءاً ينبغي التأكيد على أن هنالك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الاحتلال والتي كان لها تأثير كبير في المواطنة العراقية. وظهور ثقافة رفض الأخر، وقد نجمت هذه الحالة أو ظهرت بشكلها الأبشع بعد الاحتلال، والذي أشر حالة من الخلل الشديد في المواطنة العراقية والتي نجم معها سلسلة من عمليات العنف الطائفي بمختلف أشكاله- قتل- تهديد- تهجير- الخ....

وإذا أردنا أن نكون منصفين في بحثنا فأن هذا الخلل لم يكن ناجماً عن عامل الاحتلال وتواجده العسكري لوحده فحسب، بل كان وراءه مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي سبقت الاحتلال وقادت إلى هذه الحالة. مع ارتباط العامل الخارجي في جزء كبير منها فإذا ما أخذنا الحالة الاقتصادية: فأن الحروب التي خاضها العراق وما تلاه من تطبيق للجزاءات الاقتصادية واستمرارها طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ساهم في تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد والتي قادت إلى ظهور عدة حالات:

١- الهجرة.
٢- عمليات التهريب.
٣- تفشي الفساد والرشوة.
٤- الأمية.
٥- زيادة معدلات الجريمة.

إن حالة الخلل في المواطنة، وحالة الاحتقان الطائفي في العراق كان ولا يزال وراءها جملة من العوامل والأسباب التي تدفع باتجاهها وهذه الأسباب ترتبط معظمها بالعامل الخارجي وهي:

١- الاحتلال الأمريكي.

٢- الوضع الأمني.

٣- الأسباب الاقتصادية.

٤- الدور الخارجي.

أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال الأمريكي قد ساهمت بشكل كبير في زيادة الأثر الخارجي، فشيعة العراق يرون أنهم الطرف المضطهد طوال سنين الحكم السابقة، ولم يحصلوا من حقوق سياسية واقتصادية بما يعادل نسبتهم في المجتمع العراقي،[١٥] وقد زادت الأوضاع سوءاً العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق منذ عام ١٩٩٠ بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ ولم تنته ألا بعد الاحتلال الأمريكي، فلقد ساهمت هذه العقوبات في ارتفاع معدلات الأمية والفقر والتي كان لها نتائج عكسية بعد الاحتلال[١٦].

١- الاحتلال الأمريكي

تعتمد الولايات المتحدة في هيمنتها على القرن الجديد على تفوقها العسكري والتقني لمنع ظهور أي منافسة عالمية. من خلال فرض سلام أمريكي وممارسة العمل الوقائي ضد كل التهديدات المحسوسة على مصالحها وأمنها القومي[١٧]. ولقد مثل الاحتلال الأمريكي للعراق تطبيقاً لهذه الاستراتيجية، وكان الساحة المناسبة لتنفيذها. وباحتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق هدفين أساسيين لها.[١٨]

أ- السيطرة على النفط العراقي

ب- وجود عسكري مكثف في منطقة حيوية اعتبرت الركيزة الأساسية في الوجود العسكري الأمريكي ألدائمي.

وقد ترافق مع هذه الأهداف محاولة أمريكية لتقديم النموذج العراقي كأحد نماذج التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص(١٩).

وبعيداً عن جلب الديمقراطية للمنطقة، فأن الاحتلال الأمريكي قد خلف حالة من عدم الاستقرار والغموض، بالإضافة إلى الدمار المتعمد للعراق، والذي روج له عبر سلسة في السياسات باستخدام مصطلحات وألفاظ عديدة كالدول المارقة أو الفاشلة ومصطلحات أخرى تصف الشعوب كمصطلح ألـ Unpeople(٢٠). والتي خلقت نوعاً من القبول في أوساط الرأي العام العالمي لما يجرى في هذا البلد، وبالتالي أصبح الرأي العام عاجزاً عن تمييز الحقائق مع اختلاف درجة التميز. وأظهرت وسائل الإعلام العالمية عمليات السلب والنهب الذي تعرضت له مؤسسات الدولة الخدمية بشكل أعاد البنية التحتية العراقية لسنوات عديدة إلى الوراء وأصبح كل قطاع بحاجة إلى مليارات الدولارات لإعادة تأهيله. ومع أن أعمال السلب والنهب كانت لا تزال مستمرة ومتصاعدة، مع فلتان أمني وانهيار سياسي شامل، فأن أنباء الضربات التي توجهت إلى الجنود الأمريكيين أخذت تحل في أحاديث الشارع ووسائل الإعلام الأجنبية كصورة أخرى، مغايرة للصورة التي حرص الاحتلال على تثبيتها وتكريسها.

أن أبرز مشاكل أميركا في العراق وحسب وجهة النظر الغربية هي أنها قد قرضت من شرعيتها وهي تحاول فرض سيطرتها على العراق، وكانت البيانات والتصريحات والتحليلات الأمريكية، غالباً ما تستند إلى التعدد الأثني والطائفي في العراق، فلقد أعلن الأمريكيون في بداية احتلالهم

للعراق بأن نسبة الشيعة هي ٧٠% من سكانه في محاولة منها لاسترضائهم لكنها عادت بعد ذالك للقول بأن النسبة لا تتجاوز ألـ ٥٥%[٢١].

وفي خطابه عن حالة الاتحاد أقر الرئيس الأمريكي بأن التمرد ضد الاحتلال الأمريكي في العراق قد جرى أولياً من قبل الأقلية السنية، التي تمتعت بالقوة في ظل النظام السابق على حد قوله[٢٢]. ان شكل الخطاب الذي توجهت به قوات الاحتلال نحو العراقيين هو خطاب تقسيمي غير موحد لا بل هو في الوقت نفسه خطاب محرض للعنف الداخلي، كما ساهمت القرارات والإجراءات التي اتخذتها سلطة الاحتلال في زيادة حدة التوتر وأبرزها:

أ- القرارات التي أصدرها بريمر:

أصدر بول بريمر جملة من القرارات أهمها الأمر رقم -٢- والخاص بحل بعض المؤسسات العراقية حيث أصدر بريمر في ٢٠٠٣/٦/١٧ قراراً بحل وزارة الدفاع ووزارة الإعلام وجهاز المخابرات العامة ومكتب الأمن القومي- مديرية الأمن العام، جهاز الأمن الخاص، فضلاً عن حل الجيش بكامل صفوفه، والحرس الجمهوري وكل التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية الأخرى.

لقد ترك هذا القرار أثاره الواضحة على الحالة الأمنية، فأصبحت حدود البلد مفتوحة، في وقت لم يقم به جيش الاحتلال بأي واجب من واجباته التي حددتها اتفاقية جنيف الخاصة بواجبات دولة الاحتلال، فإضافة إلى عمليات النهب التي تعرض لها البلد في بداية الاحتلال والتي شملت كل المؤسسات الرسمية والمتاحف والمكتبات وبصورة أعادت إلى الأذهان الغزو

المغولي لبغداد سنة ٦٥٦ دون أن تتدخل القوات الأمريكية في أي حالة، فأن حالة الأمن التي عجز الاحتلال عن تحقيقها بل أنه عمل إلى زيادة مسبباتها، من خلال حل كل الأجهزة الأمنية والعسكرية التي يمكن الاستعانة من خبراتها في مجال حفظ الأمن وإعادة النظام[٢٣]. ومع زيادة الفلتان الأمني، تم تصفية الكثير من الكوادر العراقية، فقد قتل العديد من أساتذة الجامعات والعلماء والقادة العسكريين والأطباء في خطوة بدا من كل صورها أن غايتها الأولى تدمير البلد، وساعد على هذه الحالة ضعف الوعي لدى المواطن وعجزه عن توفير الحماية لنخبه العلمية، حتى وصلنا إلى حالة الهجرة الجماعية لهذا النخب بحثاً عن ملاذ أمن، إن خطة تفريغ البلد من كفاءاته وقادة الفكر هي خطوة أريد منها جر العراق إلى حرب أهلية لتقسيمه وهو ما توضح بعد ذالك بشكل علني من خلال الدعوة إلى تقسيم البلاد وداخل الكونغرس الأمريكي نفسه.

ب – تشكيل مجلس الحكم الانتقالي

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٧ تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، مع إعطاء بول بريمر صلاحيات الفيتو على قراراته، ولقد اعتمد في تشكيل هذا المجلس محاصصة عرقية ودينية وطائفية لم يكن العراق قد عرفها من قبل أرادت تكريس وجهة النظر الأمريكية في هذا البلد حيث تشكل المجلس من ٢٥ عضواً ١٤ شيعة و ٤ سنة و ٥ أكراد وواحد من كل من التركمان والمسيحيين، مما أعطى مؤشراً بأن الولايات المتحدة تريد أن تعيد تشكيل المنطقة ليس على أساس دولة الأمة بل على أساس دولة طائفية ومذهبية،وقد تم استبعاد التيار الصدري في تلك الفترة والذي كان يعد أحد أقوى تيارات الشيعة الرافضة للوجود الأمريكي بشكل أظهر أن الولايات المتحدة لا تريد في هذا المجلس أي تيار معارض. أن تشكيل هذا المجلس قد أعطى إشارة بأن المحاصصة الطائفية سوف تكون هي عنوان السياسة العراقية القادمة، وأن

الكفاءات والكوادر السياسية سوف تكون بحاجة إلى دعم طائفي ودينـي للحصول على مكاسبها السياسية أكثر من كفاءاتها وقدراتها الحقيقية[٢٤].

جـ – العمليات العسكرية

في البداية هنالك حقيقة ينبغي تأكيدها وهي أن قوات الاحتلال الأمريكي لم تفرق بين شيعي و سني سواء في عمليات الاعتقال، أو القتل ولعل أحداث العراق طوال السنوات السابقة تؤكد لنا هذه الحقيقة، ولكون المنطقة الوسطى والشمالية قد شهدت توترات وأعمالاً عسكرية ضد المحتل يفوق ما حدث في المناطق الجنوبية فلقد ساعدت هذه العمليات على بلورة مواقف تم تبنيها سواءاً من خلال خطب القادة الأمريكيين أنفسهم بالتأكيد على أن عملية السيطرة على الوضع في العراق لن تمر إلا من خلال القضاء على التمرد السني "والتأكيد من خلال مراكز الدراسات الأمريكية على أن الشيعة والأكراد يعتقدون أن هذا الوقت هو وقتهم فهم يريدون الآن أن يحصلوا على أكبر قدر ممكن من المكاسب مع توقع غدر أمريكي في هذا المجال" أن هذه التصريحات المتكررة خلقت حالة في أذهان العديدين بأن إبادة السنة هو مطلب أمريكي وشيعي في آن واحد ومن ثم عززت من الرفض المتبادل بين أبناء البلاد الواحد[٢٥].

وزاد في التأكيد على هذا الأمر إعادة تشكيل الجيش ودمج عدد من المليشيات المسلحة لعدد من التنظيمات السياسية فيه وهو ما أدى للاعتقاد بـ "أن ٥٠ ألفاً من جنود الجيش العراقي الذين يمثلون الحكومة الشيعية سوف تكون أفضل طريقة لبدء حرب أهلية" وتم فعلاً إقحام هذه الوحدات رغم عدم جاهزيتها في العديد من العمليات التي نفذتها قوات الاحتلال والتي كانت في

الأساس معارك أمريكية، لغرض تحقيق هدف مسبق و هو ما جعل المواطن يفقد الثقة بهذه القوات.

نتيجة لهذه العوامل كان الاحتلال أحد أسباب الخلل في المواطنة العراقية والفتنة الطائفية أو محاولة إشعالها، فقد اتهمت قوات الاحتلال وبشواهد وإثباتات عديدة بارتباطها بعدد من الجماعات التي تقوم بعمليات القتل والتفجير، وتشير بعض التقارير أن بعض من فرق الموت قد دربت من قبل ضباط أمريكان وتتألف بالتحديد من العقيد جيمس ستيل والضابط ستيفن كاستيل وكلا الضابطين شاركا في حروب الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، كما أن العقيد ستيل قام بتدريب مجاميع عسكرية في السلفادور كانت تقوم بعمليات وحشية ضد المدنيين، ولقد عمل العقيد ستيل كمستشار أمريكي في وزارة الداخلية العراقية بينما قام كاستيل بتدريب قوات المغاوير الخاصة[٢٦].

٢- الوضع الأمني

أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في القيام بمهامها التي حددها القانون الدولي واتفاقية جنيف حول واجبات دولة الاحتلال في حفظ الأمن والنظام ووقفت هذه القوات موقف المتفرج في كثير من الحالات، دون أن تتدخل لإعادة النظام والأمن، ما دام الأمر لا يصيب قواتها وتواجدها بسوء. ولعل هذا يأتي في إطار السيناريوهات التي رسمها الأمريكيون لقواتهم في حال اندلاع حرب أهلية في العراق والتي تقضي بالانسحاب إلى القواعد العسكرية وعدم التدخل في النزاع وتنشيط العملية السياسية بين الأطراف المتنازعة فقط[٢٧].

وإذا جئنا إلى العنف في العراق فأننا نلاحظ أن هنالك أنواعاً عديدة:

أ- العنف الذي يمارسه المحتل ضد المواطنين العزل بعد تعرض قواته للهجمات المسلحة وغالباً ما يكون هذا الرد شرساً حيث يتم إطلاق النار

في جهات مختلفة وعلى أي مركبة أو شخص مار أو بناية، والاعتقال العشوائي وما يرافقه من تعذيب ومحاولة إذلال بقصد قتل روح المقاومة والتحدي، كذالك عمليات قتل المدنين التي أظهرت التحقيقات الأمريكية قسماً منها، ولكن ينبغي التأكيد أن الذي يحدث على أرض الواقع أكثر من ما تم إعلانه بكثير، ورغم أن الأمريكيين لم يتوانوا عن ضرب المقدسات الشيعية وقتل العراقيين الشيعة واعتقالهم، إلا أن تركز العمليات المسلحة ضد الأمريكان في المناطق السنية جعل من الممارسات التي ذكرناها أنفاً تلحق الأذى بالسنة بصورة أكبر من المكونات العراقية الأخرى وهو ما يصح خلال السنوات الثلاث الأولى، وقد خلق هذا حالة من الاحتقان الطائفي من خلال تبني فكرة مؤداها بأن العنف الموجه ضد مكون معين هو في النهاية يصب في صالح مكون اخر وتوليه الحكم، ولأن مؤسسة الجيش الجديد قد لعبت دوراً في المراحل المبكرة من الاحتلال، والتي كان يجدر بالقيادات العراقية في تلك الفترة بالذات عدم زجها بها لعدم تشويه دورها في بداية تشكيلها، فأن البعض انتقد دور المؤسسات الأمنية واعتبرها أطراف موالية للمحتل، وهو ما أدى إلى بلورة الفكرة الطائفية بين الجهات الرافضة والمؤيدة.

ب- العنف الذي يستهدف القوات الأمريكية والمحتلة

ويأتي عمل هذه الأطراف من قناعة تامة بأن تحديد مستقبل العراق لن يتم بوجود المحتل، وأن استمرار الاحتلال لن يؤدي ألا إلى مزيد من الدماء وتقسيم البلد وإثارة الفتنة بين أبناءه لخدمة مخططات واستراتيجيات معدة سلفاً لهذا الغرض[٢٨]. وتسعى هذه الأطراف إلى هزيمة المحتل وطرده. وقد تشكلت هذه التشكيلات بصورة سريعة فاجأت

الأمريكيين أنفسهم،. وقد أعلنت بعض من هذه التنظيمات براءتها من الدماء العراقية التي تراق، وأعلنت أنها توجه عملياتها ضد المحتل دون غيره من القوات العراقية[٢٩]. ولا تدخل في أي طرف أو نزاع طائفي بل هي على العكس تنبذ الطائفية وتعتبرها أحد أدوات المحتل لإيقاف عملها.

ج- العنف الذي يستهدف المدنيين العراقيين

إن أي متتبع للشأن العراقي ولما جرى فيه يلاحظ أن هنالك عملية تصفية للكوادر والكفاءات العراقية فقد تم قتل أكثر من ٢٨٨ أستاذ جامعي، فضلاً عن عملية تصفية الكوادر الطبية الكفوءة من خلال قتلها أو تهديدها مما أضطررها إلى مغادرة البلد. حتى وصل الأمر الآن إلى غياب الكوادر الطبية الماهرة المختصة، مما أضطر المواطن العراقي للسفر خارج الوطن للعلاج من أمراض كان علاجها يتم داخل العراق وبأجور اقل تكلفة مما يدفعه الآن. كما طال العنف رجال الدين سنة وشيعة حيث تم قتل العديد من الأئمة ورجال الدين سنة وشيعة[٣٠]. وقد أفسحت عمليات القتل هذه المجال لخلط الأوراق في الساحة العراقية وهي عملية خلط مقصودة تماماً. ولعل ما يحدث في العراق شبيه بما جرى في فلسطين بعد ١٩٤٨ لإبعادهم عن أراضيهم، وهي وأن كانت تتم عبر عمليات منظمة إلا أنها في المقابل شجعت العناصر الإجرامية داخل البلد للقيام بعمليات الخطف والقتل لتحقيق الكسب السريع، كما كانت هذه العناصر أحد الأدوات الخارجية لتنفيذ هذه المخططات في حالات كثيرة.

وأبرز تحدي في مواجهة هذا النوع من العنف هو المليشيات حيث تم دمج البشمركة وقوات بدر في الجيش العراقي بموجب تعليمات الحاكم العسكري السابق بول بريمر فضلاً عن عدد من المليشيات

الأخرى وهو أمر حذر منه البعض في بداية تنفيذه كونه قد يعرض الوحدة الوطنية العراقية إلى الخطر خاصة في حالة ظهور خلافات بين الأحزاب التي تمتلك ميليشيات لتنفيذ غايات واهداف سياسية والتي سوف تنعكس داخل الجهاز الأمني على شكل صدامات مسلحة[٣١].

وقد فشلت العديد من المحاولات لحل هذه الميليشيات والتي يعتبرها زعيم جبهة التوافق د. عدنان الدليمي سبباً مهماً من أسباب التدهور الأمني وزيادة الاحتقان الطائفي، وأوضح نائب رئيس القائمة العراقية بأن الأمريكيين يتحملون مسؤولية حل هذه الميليشيات، كما أن المحمداوي زعيم حزب الله في العراق اعتبر أن وجود الميليشيات المسلحة يمهد لحرب أهلية في البلاد. وأن كل الاغتيالات والاعتقالات التي تشنها قوات بلباس القوات الأمنية مردها إلى عناصر مسلحة من الميليشيات الموجودة في وزارة الداخلية، فيما أعتبر عامر الحسيني بأن وجود مليشياً جيش المهدي مرهون بالقضاء على الجماعات الإرهابية على حد قوله[٣٢].

كما أن السفير الأمريكي في بغداد دعا إلى حملة لحل المليشيات متهماً إياها بالمسؤولية عن مقتل العديد من العراقيين وأضاف "أن العراقيين الذين يموتون من جراء عنف المليشيات أكثر ممن يموتون على أيادي الإرهابيين (على حد قوله)"[٣٣].

٣- العوامل الاقتصادية

طوال مدة تجاوزت ١٢ عاماً خضع العراق لنظام عقوبات صارم جداً تباينت أسبابه طوال السنين بين احتلال الكويت وتدمير نظم الأسلحة العراقية، وبغض النظر عن أسباب هذا الحصار فإنه تحول بمرور الوقت

من أداة لمعاقبة نظام سياسي إلى أداة عوقب بها شعب بأكمله مما كان له انعكاسات خطيرة اقتصادياً واجتماعياً على عموم الشعب العراقي.

وبعد احتلال الولايات المتحدة للعراق فإن أول تحد واجه الاقتصاد العراقي فضلاً عن الدمار الذي ألحقته العمليات العسكرية هو عمليات السلب والنهب والتي يرى الكثيرون أنها كانت عمليات منظمة، أكثر من كونها ردود أفعال لشعب أنهكه الواقع الاقتصادي الذي كان يعيش فيه.

وقد كان من نتائج هذه العمليات أن توقف أنتاج النفط الذي هو أبرز أو يكاد يكون المصدر الوحيد في الحصول على العملة الأجنبية، كما أنخفض معدل إنتاج الطاقة الكهربائية إلى معدلات وصلت إلى ٣٠% من معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق قبل العمليات العسكرية والتي كانت هي نفسها بحاجة إلى زيادة[٣٤].

ورغم مظاهر التغيير الاقتصادي من دخول البضائع وانتشارها في الأسواق بشكل واسع بعد رفع الحصار الاقتصادي، إلا أن ارتفاع نسبة البطالة مثل تحدياً كبيراً للواقع الاقتصادي في العراق حيث وصلت البطالة إلى نسبة تقترب من ٦٠% وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قارناها بإمكانيات العراق الاقتصادية. ولقد عجزت قوات الاحتلال عن خلق بيئة أمنية داخل العراق وهو ما ساهم في وقف نمو القطاع الخاص الذي كان يقوم بدور كبير في تفاقم الحالة. فلقد فتحت الحدود العراقية على مصراعيها لدخول البضائع دون رقابة ودون ضوابط وحتى رسوم كمركية، وبدا أن انعدام الرقابة هو السمة البارزة للسياسة الاقتصادية الأمريكية في العراق، وهو ما حاولت الولايات المتحدة تطبيقية حتى على نفسها من خلال الافتقار إلى المحاسبة في أموال العراق، بشكل أوحى للكثيرين بأن الأمريكيين لا يريدون لأحد أن يعرف كيف ينفقون الأموال في العراق[٣٥].

كما قامت قوات الاحتلال بعدد من الإجراءات الاقتصادية التي تتنافى مع دورها وواجبها كسلطة احتلال. فالقانون الدولي يحظر على المحتل بيع

موجودات الدولة المحتلة التي يحتلها وهو يتناقض مع قرارات بريمر بيع بعض شركات ومؤسسات القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة والذي عارضه حتى الساسة العراقيون داخل مجلس الحكم الذين رأوا أنهم لا يملكون تفويضاً ببيع أي شيء، ويجب الانتظار لحين تشكيل حكومة ذات سيادة لتقرير ذالك.

وكان من نتائج هذا القرار إن زادت العمليات التي أستهدفت المستثمرين والشركات التي حاولت العمل بالعراق بشكل أفزع تلك الشركات ومنع الكثيرين من المجيء، وهو ما جعل بريمر يصدر قراراً خاصاً بتأجير المؤسسات الصناعية العراقية شريطة تعهد المستثمر بعدم فصل أي موظف فيها.

كما أن الفساد الإداري والمالي وصل إلى درجات متقدمة وأصبح داء لا يمكن السيطرة عليه في ازدياد هذه المعدلات والتي وصلت إلى أن يحتل العراق المرتبة الرابعة في تقرير الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٦ ثم المرتبة الثانية في عام ٢٠٠٧ وهو أمر في غاية الحزن والأسى لنا كعراقيين، أن المستويات المرتفعة للعنف في العراق ترتبط في جزء منها بالحالة الاقتصادية فلقد زادت معدلات السرقة والخطف وارتفعت معدلات الجرائم بصورة لم تسبق لها مثيل في تاريخ العراق.

ويصف تقرير أعد في مركز أكسفورد للأبحاث أن العلاقة الموجودة بين الأمن والتحسن الاقتصادي في العراق هي كمسألة "الدجاجة والبيضة، من خلال العلاقة بين الوظائف والأمن أن تخفيض معدلات الجريمة والعنف بالتأكيد يزيد من فرص العمل وترك مناخاً جيداً للتوظيف، وخلق فرص عمل تزيد من الأمن ولكن بأيهما تبدأ أولاً؟.

وللقضاء على البطالة فأن التوظيف الأبرز خلال السنوات الأربع الماضية كان في وظائف الأمن و الدفاع، ونظراً لحالة عزوف السنة– خاصة في الفترات السابقة– عن الدخول في هذا المجال لأسباب عديدة فأن ذالك أدى إلى أن يكون الشيعة والأكراد هم المهيمنين على هذه المؤسسة في بداية نشأتها، وأصبحت العمليات التي تطال هذه القوات يتم أبرازها في إطار التصفية الطائفية والصراع الطائفي، مما ساهم في زيادة معدلات التوتر، كما أن ارتفاع معدلات البطالة جعل من السهولة على أي جهاز مخابراتي في تجنيد كل ما يحتاجه من عناصر للقيام بعمليات القتل والفتنة لتحقيق مأرب وأهداف خاصة مستغلاً الوضع الاقتصادي والحالة المعاشية الصعبة للكثير من أبناء الشعب. وهو مسؤولية تتحملها دول الاحتلال التي ساعدت على تفاقم هذه المشكلة. كما أن الأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها سعت من خلال كوادرها إلى تكريس هذه الحالة حيث أصبحت هذه الوظائف في كثير من الحالات هي عبارة عن محاصصة حزبية أكثر من كونها استحقاقات حقيقية.

٤- الدور الخارجي

كان من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق أن تحول هذا البلد إلى ساحة للصراع الخارجي، وقد كان لمكانة هذا البلد وموقعه الجغرافي دوراً في تعزيز الأدوار الخارجية فيه سواء تم إعلانها أم لا. ونظراً لاتساع مساحة الصراع الخارجي التي كان العراق طرفاً فيها طوال العقود الثلاث الماضية فأن الدور الخارجي في العراق شكل جزءاً من شكل الدولة العراقية الجديدة. وإذا كان تأثير الدور الأمريكي ينبع من خلال كونها قائدة التحالف ودولة الاحتلال الأولى لهذا البلد ومن ثم فأن الأدوار الأخرى لم تحمل مثل هذه المزايا، فان إيران ونتيجة للصراع الذي كان موجوداً بين العراق وإيران. وأيضاً

لوجود المراقد الدينية الشيعية ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية لإيران في العراق، فضلاً عن حسابات جيو استراتيجية إيرانية في العراق، لذالك فأن مظاهر التدخل الإيراني كان من أبرز السمات التي ميزت المرحلة التي تلت الاحتلال. فلقد جلب الإيرانيون أجهزة الإرسال الإذاعية مع توزيع الكراريس والملصقات والمطبوعات، وضخ كمية من الأموال التي استعمل البعض منها في شراء الأسلحة، وقد قاد هذا الدور إلى مخاوف سنية من هيمنة إيرانية في العراق وقد عزز من هذه المخاوف مقتل عدد من الطيارين العراقيين وقادة الجيش الذين شاركوا بأدوار في الحرب العراقية الإيرانية.

وانتقد الأمريكيون الدور الإيراني في العراق واعتبروه سبباً لعدم الاستقرار السياسي فيه من خلال دعم وإدخال العناصر المسلحة التي ساهمت في عمليات العنف الطائفي فيه. ولعل إفشال الاستراتيجية الأمريكية في العراق هي ميزة ليس للدور الإيراني في العراق فحسب بل لمجموعة أدوار خارجية أخرى.

أما الدور الصهيوني فهو واحد من أهم الأدوار التي تمارس في العراق فهذا الدور قائم على أساس استراتيجية قائمة على أساس تقسيم العراق، وقد حددت عدد في الوثائق التي تم الكشف عنها أن المخطط يقضي بتقسيم العراق إلى ٣ دويلات: في البصرة، وفي بغداد، ودولة في الموصل، وتنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن المناطق السنية والكردية في معظمه. وقد تردد كثيراً عن تواجد صهيوني في مناطق في شمال العراق، كما رصدت في المناطق السنية تحركات تشير إلى تحرك صهيوني لتنفيذ مخطط تفتيتي ليس في العراق فحسب بل يمتد ليشمل العالم العربي بأكمله، ويذهب البعض للقول أن الخطط الأمريكية في العراق التي أعدها قادة

اليمين المسيحي الصهيوني في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش كانت في جوانب عديدة منها نقلاً عن خطط إسرائيلية.

وبعيداً عن العداء التاريخي والديني اليهودي تجاه العراقيين والذي يدخل كأهم عامل من عوامل التدخل الصهيوني في العراق، فأن تفتيت العراق وإثارة حرب أهلية سوف يقلل من حالة الصراع والعداء لإسرائيل ويمكن أن نلاحظ الآن أن مخطط التفتيت قد انتقل حتى داخل الأراضي الفلسطينية ومن ثم فأن إستراتيجية التفتيت هي إستراتيجية ثابتة في السياسة الإسرائيلية والصهيونية،

وفضلاً عن الأدوار التي ذكرناها فأن هنالك أدواراً عربية وأجنبية أخرى قادمة لغرض إفشال المشروع الأمريكي في العراق أو لحماية مصالح اقتصادية أوأقليات معينة. إن كل ما ذكرناه من عوامل سابقة ساهم وبشكل كبير في بروز المشكلة الطائفية في العراق وكاد يعصف بالبلاد في أتون حرب أهلية تعرف بدايتها ولا تعرف نهايتها، ومن ثم فان بقاء الاحتلال وغياب الأمن سوف يكونان من ابرز الأسباب التي تؤشر حالة الخلل في المواطنة العراقية.

الخاتمة

إن هنالك مشاكل عديدة وتحديات وصعوبات كبيرة تواجه وطننا اليوم، ولا يمكننا أن نخرج من هذه التحديات ومن التشظي والتشويه الذي نعاني منه ألا من خلال مواطنة كاملة في الحقوق والواجبات تسعى إلى تطوير المشهد الوطني وتحصين الوحدة الوطنية وتأمينها من كل المخاطر والتحديات، وقد خرج البحث بمجموعة من التوصيات والتي تكاد تكون من ضمن الكثير من التوصيات التي قدمت في العديد من الدراسات وأهمها:

١- خروج المحتل فالاحتلال كان سبباً هاماً للعديد من الأحداث التي أفرزها احتلاله للبلد.

٢- أن تكون (المواطنة) مصدراً للحقوق ومناطاً للواجبات لأفراد المجتمع العراقي دون تمييز.

٣- أن تقوم الدولة بتعزيز فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للعراقيين.

٤- حل المليشيات وإرجاع مسألة الخدمة الإلزامية لتكوين جيش عراقي حقيقي حيث أن المليشيات أحد أدوات التدخل الخارجي.

٥- أقامة تعددية سياسية سلمية تبتعد عن المحاصصة الطائفية والعرقية لضمان عملية سياسية قائمة على الحوار وحرية الرأي واحترام الرأي الآخر.

٦- إقامة حكومات على وفق أسس الكفاءة والنزاهة والإخلاص للعراق مع تفعيل الرقابتين السياسية والقضائية عليها.

٧- تأسيس إعلام موضوعي ومحايد يتسم في إشاعة روح التسامح ونبذ العنف والطائفية والعرقية ويلتزم بالثوابت السياسية والاجتماعية والثقافية الوطنية.

٨- مسؤولية الدولة عن الشروع بتنمية اقتصادية شاملة ترفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ومعالجة مشاكل الفقر والجهل والبطالة وتوفير الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع مع الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية والثقافية.

٩- تعزيز استقلالية منظمات المجتمع المدني من خلال إنشاء هيئة عامة مستقلة تنظم بقانون وفق الدستور لتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني وتمويل مشاريعهم عن طريق تخصيص ميزانية خاصة بهذه الهيئة من ميزانية الدولة،لأبعادها عن التمويل والتوجيه الخارجي.

١٠- وضع شروط لبرامج الاستثمار الأجنبي تخدم مصالح العراق قبل مصالح الشركات الاستثمارية.

١١- منع استلام عراقيين مناصب وهم يحملون جنسيات غير عراقية.

Abstract

Iraq lives in a serious and sensitive regional environment during history and represented in the external forces' desires influence extension inside Iraq the external influence increase after the occupation,.. An international.. The search division occurred in the context this perspective took the first axis to two basic axis: the relation between the homeland... The citizenship... The nationalism.... The citizen.. The second axis: boundaries. We cannot get out of these challenges, we are experiencing only through full citizenship rights and duties in seeking to develop national scene and fortify the national unity and safeguarding of all the risks and challenges, have been discharged research

with a set of recommendations, which is almost among many of the recommendations made in several studies, the most important

exit of occupiers from the country. ٢ - to be (citizenship) a source of the rights of duties members of the Iraqi society without discrimination. ٣- that the State shall promote opportunities for economic and social growth, scientific and cultural fields to Iraqis.

الهوامش

١- عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مؤسسة المعارف، الإسكندرية، ط٦، ١٩٨٩، ص١٤٤

٢- محمد المحفوظ، المواطنة وقضايا الانتماء الوطني، نص المحاضرة التي ألقيت في منتدى الصفا الثقافي، صفوى، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م.

٣- عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php

٤- محمود عبد المعطي، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٠٤٢٠)، يونيو ٢٠٠٧,

٥- حسني عايش، مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي: التحديات المشتركة وسبل التعاون المستقبلية، عبر شبكة المعلومات الدولية: ttp://www.lcps-lebanon.org/arabic/index.htm

٦- فرج عمر عيوري، دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.wfrt.org/index.php

٧- خالد يايموت، المواطنة في الفكر الإسلامي، عبر شبكة المعلومات الدولية

Khttp://www.aafaqcenter.com/index.php?option=com_news_portal & Itemid =٣٣.

٨- نص المحاضرة التي ألقيت في منتدى الصفا الثقافي، صفوى، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alhramain.com/text/drasat/index.htm

٩- المصدر نفسه.

١٠- برهان غليون- نقد السياسة، الدين والدولة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢- ١٩٩٣م، ص ١٤٦.

١١- د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الانساق، ط٢، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧ ص١٦-,٧٧

١٢- عز الدين دياب،مقاربة من معنى العلاقة بين الوطنية والعروبة،

html٢٣١/moharer٢٣١http://www.al-moharer.net/moh

١٣- حسين علي الحمداني، المواطنة ما هي؟

http://www.ahewar.org/m.asp?i=

١٤- سلامة كيلة، الوطن والوطنية: عبر شبة المعلومات الدولية: kaileh@maktoob.com

١٥- د. اكرم الحكيم، المشروع الشيعي للدولة العراقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ع ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥ ص٦٢-٦٣.

١٦- لمزيد من المعلومات عن العقوبات الاقتصادية وأثارها على الشعب العراقي أنظر: طارق محمد طيب، الجزاءات الاقتصادية في الأمم المتحدة- مع دراسة حالة العراق رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩٩.

١٧- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة وتحليل، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٩-٢٢.

١٨- خير الدين حسيب، المشاهد المستقبلية في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ٣٠٧، أيلول ٢٠٠٤، ص٩- ,١٤

١٩- د. أحمد محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، والبحوث، القاهرة، العدد ١٥٤ اكتوبر ٢٠٠٣ ص٦٣-٦٩.

٢٠- UNPEOPLE استخدم هذا المصطلح بعد الحرب الخليج الثانية" هم أحياء يعترضون السبيل فيعرقلون السعي لتحقيق سياسة علية فتصبح حقوقهم وحتى حياتهم خارجة عن ضد تلك السياسة للمزيد أنظر.

Mark curtis, The Ambihuities Of Power, Zed Books London And New Jersey, ١٩٩٥, PP.٥٥-٥١.

٢١- **See: Juancole, The Uites And Shiites Riligous Faction In Post Bathist Iraq, Middle East Journal Vol. ٥٧ No.٤, ٢٠٠.**

٢٢- **Warrenp. Strobel And Jona Thans C: Aofficers Warn Of Iraq Civil War In W.W.W. Freerepublic. Com Focus \ F- News \ ١٥٨١٦٠\Posts**

٢٣- أحمد سيد أحمد، مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الأمني، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ع ١٥٦ نيسان، ٢٠٠٤، ص١١٦.

٢٤- خالد السرجاني، مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام والبحوث، القاهرة، ع١٥٤، تشرين الثاني، ٢٠٠٣، ص ٧٤- ٧٩.

٢٥- **Warren Pstrobel, Ibid, Op . Cit. P٢.**

٢٦- **(٥٩٨) See: Http. Lionline Journal, Comlartman, Publish Article Shtmt:Also Http: www. Roadstoiraq. Com? P.١٨٧.**

٢٧- لقد قسم هؤلاء الكتاب المجمع العراقي على ٣ مجاميع

١- المجموعة التي يجب أن تمنع – المجاميع التي تروج للعنف والدكتاتورية الدينية

٢- المجموعة التي ينبغي تحملها أئمة المساجد الأحزاب السياسية المنظمات الغير حكومية وهي معادية الأمريكان لكن عدائها سلمي

٣- المجموعة التي يجب أن يتم تشجيعهم المجاميع التي تنبذ العنف ولها نوع من الهوية السياسة البسيطة: للمزيد أنظر:

David Plotz, Iraq Civil War Building Civil Society In Iraq Is Even More Important Than Building Democracy In. www. Washington monthly. Com/ archives/ individual/ ٢٠٠٦. ٠٠٨٢٩٢/٢PhP

See: Daniel Byman. Five Bad Options For Iraq Sorrival, Vol ٤٧, Nol, Spring ٢٠٠٥

٢٨- مثنى حارث الضاري، المقاومة العراقية مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٠٣، أيار ٢٠٠٤، ص٨٦-٨٨.

٢٩- شفيق بشير، تشكيلات المقاومة العراقية والسنة. خيار المقاومة والشيعة في
Http:// www. Montada. com / showthread. PhP ?t=٣٦٤٤٠١
www. Palestinianforum. Net/ forum/ showthread. php?t=١٣٢٥٦
٣٠- هذه الأرقام تم اقتباسها في اللقاء الذي أجرته قناة العراقية مع الشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي والسيد حازم الأعرجي في ٢١ /٦/ ٢٠٠٦
٣١- نضال الليثي، جريدة الزمان، العدد ١٦٧٩ في ٢٠٠٣/١٢/٨ ص٢.
٣٢- أنظر هذه التصريحات في صحيفة الحياة، مفاوضات بين جيش المهدي والحكومة لدمج عناصر بقوات الأمن، ٢٠٠٦/٣/٢٤.
٣٣- أنظر تصريح السفير الأمريكي في ٢٠٠٥/٥/١٥: http: // www. Aljazeera. net
٢٦- Christopher Foot, Econmic Policy And Prospects In Iraq, Federal Reserve Bank Of Boston. No.P.٦. ٤،٤ May- ٢٠٠٤
٣٤- أنظر: مؤسسة كي، بي، أم، حي الدولية، سلطة الاحتلال وأموال العراق المرجعية الحسابية الخارجية لصندوق تنمية العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٠٦، أب، ٢٠٠٤ ص ص ١١٨- ١٢٢. أيضاً أمريكا والماليات العامة للعراق- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٩٨، كانون الأول ٢٠٠٣ ص ص١١١- ١٢٤.
٣٥- أنظر التقرير الذي نشرته مجلة التايم الأمريكية في ١٤/ أب/ ٢٠٠٥ حول الدور الإيراني في العراق Http:// www. Time. Com Time Magazing Printout